الدماء في جنوب لبنان لا تصلح لتنظيف بعض الوجوه !

بقلم: بشير البرغوثي

سنوات عديدة مرت منذ كانت الدعوة الاولى لمؤتمر القمة العربي واختبارات عديدة تعرضت لها مؤتمرات القمة فما نجحت في اختبار. ولكن الذريعة ظلت هي نفسها، "توحيد الصف العربي" "وضع خطة شاملة للعمل العربي الموحد" وغير تلك الشعارات التي يتقن استخدامها فقط اولئك القابعون في دواوين وزارات الخارجية العربية وفي الجامعة العربية.

فماذا كانت النتيجة؟!

ان تسلسل الاحداث منذ مؤتمر القمة العربي الاول في عام ١٩٦٤ وحتى اليوم معروف للجميع. واستعادة تلك الاحداث مضيعة لوقت المواطن في بلادنا لانه يعيش نتائج تلك الاحداث بكل قساوتها وحدتها.

ولكن الملك حسين، في خطابه قبل ايام، سجل اعترافا رسميا بفشل مؤتمرات القمة السابقة، وبغياب خطة استراتيجية موحدة للعمل العربي، وعاد ليكرر نفس الاسباب التي ذكرت لتبرير الدعوة لمؤتمر القمة العربي الاول.

في ذلك الوقت كانت حماية روافد الاردن وتحويلها ردا على تحويل اسرائيل لمجرى نهر الاردن. والان انقاذ جنوب لبنان بعد ان اصبحت تلك الروافد تحت السيطرة الاسرائيلية.

وكان جنوب لبنان لم يكن قضية مزمنة، والصراع فيه محتدم على المكشوف منذ سنوات!!

ولكن اذا كانت هناك ثمة من فضيلة في الخراب ورائحة الموت على ارض جنوب لبنان، فهي انها كشفت كل الزيف والخداع وحكمت بالفشل على سياسة التزلف للامبريالية والاعتماد على صداقة الولايات المتحدة.

مع بيغن في عداء السوفيات.

ولهذا السبب يحاول اصحاب تلك السياسة التي لم يعودوا قادرين علانية على الدفاع عنها، وضع الاتحاد السوفياتي الى جانب الولايات المتحدة في قفص الاتهام، والقاء اللوم على العالم للتهرب من المسؤولية.

وهم يظهرون بذلك استخفافا بوعي الجماهير العربية التي تعلم باليقين والحس ان الاتحاد السوفياتي موجود بسلاحه ومساعداته ودعمه المادي والمعنوي الى جانب الفلسطينيين بينما تقف اميركا في الجانب الاخر.

وما كان رئيس الوزارة الاسرائيلية ليجعل حملته الشعواء على الاتحاد السوفياتي في كل مناسبة من مناسبات الاسبوعين الاخيرين الا لشعوره بفعالية العون السوفياتي للفلسطينيين في عرقلة تنفيذ مشاريعه القريبة والبعيدة وفي دفن احلامه بالتنزه في جنوب لبنان.

ولعل من واجبنا ان نسال اولئك "الاذكياء" الذين يعيدون، مثل "الذكياء" الامرام، ما ترديده اجهزة الحرب النفسية الامبريالية، عن صلة القرابة السياسية بينهم وبين السيد بيغن حينما يوجهون اتهاماتهم المسمومة للاتحاد السوفياتي!

هؤلاء مثل عدد من حكام الدول العربية يقفون عراة امام الشعوب العربية. وجميعهم يريدون ستر عوراتهم بالدعوة لمؤتمر قمة.

ماذا يفعل العاجزون حتى لو كانوا في القمة؟

ماذا يمكن ان يفعل مؤتمر القمة اذا كان الذاهبون اليه يتبنون سياسات مختلفة. وماذا يمكن للمكبلين بالشروط الاميركية لعدم تحريك اسلحتهم من مواقع معينة والذين تعهدوا بانهاء حالة الحرب، والذين يعتبرون الفلسطينيين اعداء لا مكان لهم غير السجن، والذين يعتبرون ٩٩ بالمئة من اوراق الحل بيد اميركا، ماذا يمكن لهذا القطيع من اصحاب الجلالة والفخامة ان يفعل في مؤتمر قمة جديد؟

ولو كان بامكانه ان يفعل شيئا لفعل ذلك خلال السنوات العشر الماضية، ولو كان حقا يريد بناء القوة الذاتية لبحث عنها عند غير الذين يزودون اسرائيل باحدث الاسلحة ولا يعقل ان يعطوا للجهة المقابلة ما يؤثر على تفوقها!

اذن ماذا يمكن ان يفعل مؤتمر قمة جديد وعشر مؤتمرات قبله لم تفعل شيئا؟

ماذا يمكن ان يفعل مؤتمر قمة جديد وحكام اكبر دولة عربية يتعهدون بعدم استخدام "قنات" الاسلحة الاميركية التي وعدوا بها الا ضد حركات التحرر الافريقية؟

وماذا يمكن ان يفعل هذا المؤتمر وحكام اكبر دولة بترولية يتعهدون بعدم وضع الاسلحة الاميركية التي سيلقونها في تبوك او اي مكان قريب من اسرائيل؟ ولا يتجرأون على زيادة فلس واحد على اسعار النفط؟!

وبعبارات اخرى ان الانظمة العربية التي تعادي شعوبها، وتكبت حرياتها، وتعلن اعتمادها على الامبريالية، لا يمكن ان يخرج عنها مهما كثرت مؤتمراتها، غير المزيد من التخاذل والتفريط في الحقوق العربية، والافراط في النفاق والغش ومحاولة تضليل الشعوب العربية.

انها محكومة واقعيا وذاتيا وتاريخيا بالعجز لانها لا تريد ولا تستطيع ان تتجاوز مصالحها الطبقية الانانية الضيقة.

محاولة مشبوهة

وهي الان، تحاول استثمار الوضع الراهن الذي ساهمت في نشوئه لتعيد الاعتبار لنفسها ولتداري سخط الشعوب العربية بالتظاهر بانها اجتمعت وانها اتخذت قرارات.

والدعوة الى مؤتمر قمة الان محاولة لاستغلال ظرف مشحون بالخطر لتحقيق مارب سياسية ليست موجهة ضد ذلك الخطر بل لتغطية دورها المساعد في خلق هذا الظرف الخطر.

نقول ذلك ليس من باب التجني على احد، ولكن بدافع الواجب لصد محاولات التجني على وعي وادراك الشعوب العربية.

فالجميع يعلم ان النزاع القائم لم يكن من اختصاص موظفين صغار في وزارات الخارجية العربية. والجميع يعلم ان الرؤساء والملوك في البلاد العربية هم الذين يقررون السياسة. وبالتالي فان السياسات التي ادت الى الوضع الراهن هي من صنع اولئك الملوك والرؤساء، واجتماعهم لن يكون الا امتدادا لتلك السياسات.

والعلاج؟؟!

ولهذا فان علاج الموقف الحاضر ليس في عقد مؤتمر قمة. وانما في تغيير السياسات القائمة تغييرا جذريا وتنفيذ سياسة تقوم على معاداة الامبريالية والنضال من اجل استكمال الاستقلال السياسي والاقتصادي، واستخدام وتطوير الامكانات العربية الهائلة لصالح تعديل التوازن الاستراتيجي القائم بين العرب واسرائيل وجعله اكثر ملائمة لاستعادة الحقوق العربية والفلسطينية واقرار سلام عادل في المنطقة.

وبغير ذلك يكون لقاء القمة المقترح مجرد مزايدة حول عددالمرات التي ابتسم فيها كارتر لكل من اصحاب الجلالة والفخامة، واستعادة للذكريات الجميلة في واشنطن، وتاكيد للرغبة في تجديد تلك الذكريات.

اما في البيان الختامي الخطير فسيعلن تصميم القادة العرب على "مواصلة المساعي وبذل الجهود لاستعادة الحقوق والشرف والكرامة..الخ"

واذا كان هناك من هزته الاحداث الاخيرة، وصحا على خطا كان صادرا فيه منذ سنوات، وهذا اسراف في حسن النية، فبامكانه ببساطة، ودون انتظار مؤتمر قمة، ان يدعم الذين يواجهون تلك الاحداث وان ينضم اليهم في مواجهتها.

هذا بالطبع اذا لم تكن الغاية مجرد تسجيل موقف ومداراة سخط تجاوز حد الهمس وارتفع من الشكوى الى الفعل!

المعارضة التونسية توحد صفوفها استشهاد النقابي حسين كوكي تحت التعذيب

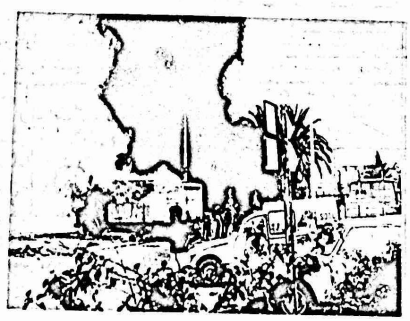

باريس ـ اعلن، هنا، في مؤتمر صحفي، توحيد قوى المعارضة الديمقراطية في تونس كما اعلن ان التحالف الجديد يضم مختلف القوى الوطنية الديموقراطية. وانه لا يضم الاخوان المسلمين ولا الاشتراكيين الديموقراطيين.

وقد شجب ممثلو التحالف في مؤتمرهم الصحفي المؤتمر الاستثنائي لاتحاد الشغل التونسي الذي نظمته الحكومة، وروجوا نداء للجماهير للنضال من اجل الديموقراطية في الحياة السياسية ولاطلاق سراح النقابيين المعتقلين.

واعلن في المؤتمر الصحفي ان عدد القتلى في انتفاضة ٣٦ كانون الثاني لا يقل عن ١٥٠ شخصا وان عدد المعتقلين منذ الانتفاضة يزيد عن ١١٥٠ معتقلاً.

وادلت محامية فرنسية، زارت تونس مؤخراً، بشهادة امام المؤتمر الصحفي، قالت فيها ان المعتقلين يتعرضون للتعذيب وان ليس هناك مكان للمحامين في الدفاع عنهم.

واعلن في المؤتمر ايضا عن استشهاد النقابي حسين كوكي، من سوسه، بسبب التعذيب الجسدي. كما شجب التحالف في المؤتمر طرد ومعاقبة احد عشر صحفيا من الاذاعة والتلفزيون، ووكالة الانباء التونسية والصحف اليومية.

هذا وكانت الحكومة التونسية قد دعت في اواخر الشهر الماضي لمؤتمر استثنائي لاتحاد الشغل التونسي. واعلن بعد ذلك ان المؤتمر انتخب التيجاني عبد. سكرتيراً عاما.

ومما يذكر ان التيجاني لم يكن عضوا في اتحاد الشغل. وهو موظف في شركة مناجم الحديد في جريسا.

وقد الغت اللجنة التنفيذية التي يتزعمها التيجاني مختلف القرارات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية المعتقلة وخاصة فيما يتعلق بالمطالب الاقتصادية والسياسية الخاصة بتوفير الديمقراطية.

واكدت اللجنة التنفيذية المفروضة من قبل الحكومة على ضرورة التمسك بما اسمته "الميثاق الاجتماعي" الذي وقع مع الحكومة في عام ١٩٧٧ والذي ينص على التوقف عن المطالبة بزيادة الاجور حتى عام ١٩٨٢.

وقد اتهم القائد النقابي في منطقة قفصة السلطات بانها تحاول كبت القاعدة النقابية وانها تعد لمفاجات جديدة.

واختارت عدة نقابات مقاطعة المؤتمر الذي دعت اليه الحكومة، وطالب ٢٤٦ نقابياً من اعضاء نقابة التعليم العالي باطلاق سراح النقابيين المعتقلين. واعلنوا تمسكهم بقرارات القيادة النقابية لاتحاد الشغل التي اتخذتها قبل اعتقالها.

ونشرت جريدة "الرأي" التونسية عرائض تطالب باطلاق سراح المعتقلين. فما كان من ميليشيا الحزب الدستوري الحاكم الا ان صادرت الجريدة من ايدي القراء في المقاهي.

ملاحقة الطلاب

وشملت الملاحقات الطلاب. حيث اعلنوا في عدد من معاهد التعليم العالي الاضراب عن الدراسة لمدة طويلة، بعد ان اعلن القضاة اضرابهم في الشهر الماضي احتجاجاً على فرض حالة الطوارىء في البلاد.

وقد تعرض الطلاب، بسبب الاضراب، للملاحقة والاعتقال، وحرم اخرون من الاعانات المالية لشهر شباط، واعطى اخرون اصفاراً في الامتحانات التي اجريت بصورة مفاجئة في فترة الاضراب. وطولب اخرون بتعهدات بعدم الاخلال بالنظام خلال الفترة الباقية لانهاء تحصيلهم العلمي.

وقدم عدد من الطلاب والعمال للمحاكم وحكم عليهم بدون مراعاة الاجراءات القانونية لمدة اربع سنوات بتهمة التحريض على الاضراب.

تونس ـ استنكرت لجنة حقوق الانسان التونسية الاجراءات التعسفية التي تتخذها السلطات هنا ضد المعتقلين السياسيين في احداث ٣٦ كانون الثاني الماضي وقالت اللجنة في بيان صدر هنا في الاسبوع الماضي "ان مئات عديدة من المعتقلين يتعرضون للتعذيب، وان التحقيق معهم يجري في ظروف قاسية، ودون ان يسمح لمحاميهم بمقابلتهم او بحضور جلسات التحقيق.